معاناة المتقاعدين...

العقدة.. وما الحل...؟

بغداد / صائب أدهم

الفوضى في مديرية التقاعد العامة أسبابها المباشرة انعدام التنظيم والكفاءة الإدارية وهناك غيرها من المشتقات الأخرى عن هذه الحالة. إلا إنها في مجملها تندرج في المشكلة الأساس المنظورة وغير المنظورة منها تدني مستوى الشعور بحقوق المتقاعد وتقدير معاناته وخاصة معاناة كبار السن والمرضى والمعوقين الذين تنقلهم عربات الدفع اليدوية لتوصلهم إلى الشباك المقصود لا لغرض تمشية معاملاتهم وإنما للحصول فقط على استفسار واضح عنوانه: إلى من اتقدم بالسؤال عن كيفية وطرق إيصال معاملتي؟ أما إنجازها فالأمر لا يهم. ليكن فيما بعد. ومتى هذا (البعد..) فالعلم عند الله وقارئي الغيوب..!

هنا في مديرية التقاعد. لا من مستمع ولا من مجيب لأن (الاستعلامات) لا وجود لها لا عند الباب الرئيس للمديرية ولا في آخرها. إنها مديرية بخس الزمن الإنساني بعد أن كان صاحبه سخياً على امتداد سني وظيفته..

معظم المعاملات تتأخر أو تفقد وهنا الطامة الكبرى. لا تحديد لموعد المراجعة والكلمة الفصل لأي موظف في هذه المديرية الضائعة المضيعة هي كلمة: لا أدري. (ما أعرف. انتظر راجع بعدين..) وعندما يقاطعه صاحب المعاملة بقوله: أخي - أستاذ أنا من المحافظات يرد عليه.. هذه ليست مشكلتي..!

ردود غريبة، عجب عجاب. لا مسؤولة. ومن يريد أن يتأكد من هذا الواقع المر فليراجع مديرية التقاعد العامة وينظر ملياً في وجوه المراجعين التعبى وعيونهم الحائرة البائسة ثم يأتي دور (الشرطة العراقية الجديدة) لتزيد اليأس يأساً بمنعها أي مراجع يطلب بحكم الضرورة والنظر في حسم قضية من مقابلة أي مدير من مديري الأقسام. وفي هذا السياق نسأل: كيف الوصول إلى المدير العام إذن؟ أو وزير المالية؟.

وبعد الانتظار الطويل دون جدوى منذ الصباح حتى انتهاء الدوام الرسمي. يرجع المواطن المتقاعد إلى بيته دون تحقيق أية نتيجة أو خطوة إلى الأمام. إلا أنه (مضطر) إلى العودة ثانية وثالثة وأكثر بسبب الحاجة إلى سد الرمق. ولكي لا يلجأ إلى العيش بطرق غير مشروعة..

فهل تدرك هذا البعد مديرية التقاعد العامة؟ وحسب القول الشعبي المصري (هو احنا ناقصين يا خويا...!).

ومن جهة ثانية. هل تعلم مديرية التقاعد العامة إنها تكاد تكون سبباً في عزوف المهاجرين من العودة إلى الوطن بعد سنوات الاغتراب والضياع الطويلة فقد وصلت أخبارها (المثبطة) إلى كل أنحاء الدنيا.. ففضل المغتربون البقاء في بلدان الغربة مهما تكن قساوة العيش والبعد عن أرض الوطن.. فذلك عندهم أهون من (الإذلال) في مديرية التقاعد والانصهار بين جدرانها وروتينها وصخبها.

إذن صارت هذه المديرية. مسؤولة عن عزوف أو تردد المواطن العراقي المغترب في العودة إلى أرض الوطن وهو يتحرق شوقاً إليه. ومن هنا تشكل التقاعد العامة عائقاً في لم شمل العراقيين وإنهاء معاناتهم الاغترابية. وإضافة إلى ما تقدم صارت هذه المديرية مسؤولة أيضاً عما تشهده المحاكم الشرعية من حالات الفصل العائلي (الطلاق) أو هجران الزوج لزوجته وأولاده بعد إحالته إلى التقاعد لعجزه عن تأمين مستلزمات معيشة أفراد أسرته وتسديد إيجار السكن انتظاراً لـ(معجزة) استلام استحقاقاته التقاعدية.

اضع هذه الأبعاد الاجتماعية أمام أنظار كل من وزير المالية ووزير الهجرة والمهجرين ووزير حقوق الإنسان. وأقول أخيراً كفانا التفرج على المأساة أو النظر إليها بعيون حولاء.. فإن مديرية التقاعد العامة قد أصبحت قنبلة موقوتة تنذر بالانفجار في أي وقت: ومن هنا ترك الكثير من المتقاعدين معاملاتهم وفضلوا عليها الكرامة والسلامة.

المطلوب الآن من مديرية التقاعد أن تبحث عن حل. أو لتعلن عدم قدرتها على مواجهة الموقف والاعتراف بالخطأ فضيلة.

ومن هذه الحلول اقترح الاستعانة للعمل في هذه المد يرية بأشخاص كفوئين من دوائر الدولة أو انتداب موظفين من هذه الدوائر بدل (التكديس) الموجود فيها ينضمون إلى الكوادر العاملة في مديرية التقاعد وكذلك الاستعانة بجهود أشخاص من أهل المعاناة الأعضاء في الجمعية التي تعمل من أجل الوصول إلى الحقوق العادلة للمتقاعدين والاستعانة كذلك بخبرة وجهود مؤسسات المجتمع المدني.

السيد وزير المالية قم من فضلك بزيارة واحدةكل شهر في الأقل إلى مديرية التقاعد العامة، تابع وراقب وعايش معاناة الناس، وإلا ستكون يوماً واحداً من ضحاياها، بعد عمر طويل..

في العيادات الشعبية

مشاهدات لا تسر.. وأدوية تسرق.. وأطباء يئنون

المدى/ كريمة فرحان

دعونا نتعرف على بعض عياداتنا الشعبية وما يجري فيها ، صور مؤلمة تحتاج إلى رعاية المؤسسة الأم كي تستطيع أن تلعب دورها المطلوب.

طوابير غير منظمة

العيادة الشعبية في بغداد الجديدة عبارة عن دار سكنية صغيرة تكدس في داخلها عدد من المرضى في طوابير غير منظمة، زحام وعراك مستمر على (السرة) أمام غرفة الطبيب ويدخل كل بطريقته الخاصة المهم ان يصل بين يدي الطبيب المكفهر الوجه، الصخري الذي لا يرد التحية يأخذ التذكرة من المريض ويستمع إلى سرد حالته بدون أن يرفع رأسه إلى المريض ولا يديه (الكريمتين) لفحصه ويقوم بإجراء اللازم ويسجل على التذكرة ثلاث حبات وعدداً من الكبسولات ويقول الذي بعده.

بعدها ذهب المريض إلى الصيدلية ووصل إلى شباكها وبعد هذا العناء يقول له الصيدلي المبتسم من دون سبب انتهت الحصة المقررة.

المختبر غرفة صغيرة

في عياداتنا الشعبية أطباء يمارسون شتى الاختصاصات فمثلاً طبيبة الأطفال تفحص المريضات بأمراض نسائية ولا تستطيع تشخيص الحالة أو طبيب باطنية يعمل بصفة طبيب للأمراض الجلدية وهذا ما لمسناه في عموم العيادات الشعبية. ولا يكلف الطبيب نفسه عناء الفحص السريري ولا يشخص الحالة المرضية على أساس وجودها بل بما متوفر من دواء وهذا هدر لحياة المريض.

أما المختبر فهو في عموم العيادات

الشعبية التي زرناها عبارة عن ركن أو غرفة صغيرة جداً تضم سريراً وكرسيا وستاره مثقبة ومغسلة وشبه أجهزة تحاليل قديمة وفي بعض الأحيان ثلاجة قديمة.

الغسالة غاب بياض الفرفوري عنها وتغص بأقداح التحاليل الملونة والتي يفترض غسلها ولكن الماء مقطوع والمختبرات على العموم بلا نظافة، أدوات ولا تختلف غرفة زرق الأبر والتداوي عن المختبر إلا أن الحقن تسبح في الماء الدافئ سهل أن تجد ما تتمناه في المختبرات الخاصة والعيادات الشخصية والمستشفيات ذات القطاع الخاص. بينما يصعب ذلك من مؤسساتنا الرسمية بعض العيادات اتخذت لها مقراً في إحدى العمارات المشيدة على شارع تجاري. الأمر الذي شجع الباعة المتجولين على أن يستزقوا منها كما هو الحال في العيادة الشعبية في السويب حيث شغلت شقة صغيرة جداً في إحدى العمارات يؤدي إليها سلم طويل ليصل إلى غرفة قطع التذاكر وتأشير الدفتر لا يمكن للمرء فيها الاستدارة لضيق المكان ولا أريد تكرار وصف ما تقدم فما وصفته في عيادة بغداد الجديدة من انعدام الخدمات المختبرية وغيرها هو ما حاصل في هذه العيادة مع الاختلاف في أن الطبيب المختص هنا لا يثق بنتائج تحاليل عيادته فيرسل المريض إلى المختبرات الخاصة إضافة إلى أن معظم الأدوية الموجودة في الصيدليات المختصة بالعيادة مصدرها العيادة الشعبية مع فارق الأسعار أما عن الاختصاص المتعلق بالأسنان فقل عنه ما شئت ففي معظم العيادات التي زرناها متخلفة في هذا المجال وإن حدود علم الطبيب هي قلع فقط وبعضها الحشوة.

وذهبنا إلى المديرية العامة للعيادات الشعبية لعرض هذه الملاحظات وطرح الأسئلة على المسؤولين هناك ولكن لم يحالفنا الحظ لعدم وجود من يجيب على أسئلتنا.

شاهد من أهلها

مشاهدات عديدة تم تسجيلها بعضها رأيناها والبعض الآخر حصلنا عليها من العاملين في العيادات الشعبية منها.

في إحدى العيادات الشعبية يقوم الطبيب والصيدلي بإضافة أدوية إلى التذكرة (الباص) بعد أن يتسلم المريض نوعاً واحداً أو نوعين من الدواء وبعد أن يذهب المراجعون، تعاد التذكرة إلى الطبيب ليضيف أسماء لأدوية لم يرها المريض لا مكتوبة ولا أمامه إلا إنها في النهاية ستؤول إلى جيب الطبيب والصيدلي.

- أدوية الأمراض المزمنة خاصة أمراض الغدة الدرقية فبسبب كلفتها البسيطة في العيادة الشعبية لم تسلم للمريض بحجة (لم نستلم الحصة) وإذا تكرموا واعطوا للمريض منها شيئاً فمن مجموع ٩٠ (حباية) يحصل على ٣٠ منها والباقي يكون في جيب الدكتور أو الصيدلي ومن ثم يتاجر بها.

سماسرة الأدوية في الصيدليات والأسواق العامة الأهلية

إن قلة الملاكات الطبية أحد أسباب الازدحام والتعثر في تقديم الخدمات وضعف الأداء الطبي، إضافة لعدم وجود ذوي الاختصاص علاوة على ابنية غير صالحة لاستطباب المراجعين ولكن بنفس الوقت إيرادات كبيرة، هذا هو باختصار منطق العيادات الشعبية وقبل أن نختتم يجب أن نقول ان الكلمة المدرجة في مناطق العيادات الشعبية وهي (الحصة غير كافية).

ضوابط إسكان موظفي هيئة التعليم التقني في الشقق والدور العائدة لها

بغداد / رحمن الجواري

تساؤلات واستفسارات كثيرة وردتنا إلى المدى حول الضوابط والأسس التي يتم بموجبها توزيع الشقق والدور السكنية على منتسبي دوائر ووزارات الدولة.. وبما أن هيئة التعليم التقني تهتم بإسكان التدريسيين والموظفين لديها حيث يعمل فيها أكثر من (٢٠٠٠) تدريسي و٤ آلاف فني و(٢٠٠٠) إداري في ٢٧ معهداً تقنياً و٩ كليات تضم أكثر من ١٢٠ تخصصاً علمياً.. وقد تمكنت هذه الهيئة من إسكان مئات العوائل في الشقق والمجمعات السكنية التي أعدتها لهم وفق ضوابط وأسس قانونية تراعى فيها الأولوية لعدد أفراد العائلة والدرجة العلمية وسنين الخدمة وغيرها.

(المدى) التقت الدكتور منير السعدي عميد الكلية التقنية / بغداد ومعاون رئيس الهيئة الذي تحدث عن شروط الإسكان بما يأتي: إن تهيئة السكن المناسب للتدريسي أو الموظف في الهيئة هو من المستلزمات الأساسية التي تجعل المنتسب يعمل بهمة أكثر وخاصة أن السكن أصبح مشكلة العصر.. وعليه قامت الهيئة بإعداد لجان خاصة بهذا الشأن حيث يتمثل عملها بجرد ميداني للشقق والدور السكنية التابعة للمعهد أو الكلية بين فترة وأخرى للتأكد من شاغلها هل هو الشخص المخول بالسكن أو غيره وفي حالة وجود مثل هذه المخالفات تقوم اللجنة بتوجيه كتاب بإخلاء الدار خلال شهر واحد وعند امتناع الساكن عن ذلك فيستعان بالجهات الرسمية لإخراجه باعتباره غاصباً للدار مشيراً إلى أنه لا يحق للمستفيدين التنازل أو التبادل بينهم إلا بموافقة اللجنة وعلى شاغل الدار أن يخليها في حالة نقله خارج الوزارة أو إحالته إلى التقاعد أو منح عائلته فترة زمنية للبحث عن سكن بديل وعلى الساكن أن يلتزم بالأعراف الاجتماعية ولا يكون مصدر إزعاج للآخرين وأن يلتزم وأفراد عائلته بكل القيود الاجتماعية المعمول بها في مجتمعنا وفي حالة حدوث أي تجاوز على الآخرين على الأخير أن يخلي الدار فوراً.

وأضاف السعدي: لا يحق للموظف الذي يحصل على دار أو شقة سكنية هو أو زوجته في المدينة التي يعمل فيها البقاء في المجمعات السكنية الخاصة بالهيئة وسوف يخلي الدار ليتسنى لغيره الاستفادة منها لأن هدف الهيئةهو إسكان أكبر عدد من منتسبيها في هذه المجمعات وتهيئة مستلزمات السكن لهم وتخليصم من هذه المشكلة الملازمة للشباب في بداية حياته العملية ولذلك قامت الهيئة أيضاً بتخصيص مجمعات سكنية للعزاب في داخل معاهدها وكلياتها.

ردود واجـــابات

نقابة الصيادلة تعقب على موضوع عدم الاعتراف بالأقسام الجديدة في بعض الكليات الأهلية

(في ضوء عدم الاعتراف بالأقسام الجديدة في عدد من الكليات الأهلية) هذا عنوان لموضوع نشرته (المدى) في عددها ٩٣ الخميس ١٥ نيسان.. وقد كان لنقابة الصيادلة العراقية تعقيب على ذلك ننشر نصه السيد رئيس تحرير صحيفة (المدى) المحترم

تحية طيبة..

نشرت صحيفتكم الغراء في العدد ٩٣ الخميس ١٥ نيسان استطلاعاً عن كلية اليرموك الجامعة تحت عنوان (في ضوء قرار عدم الاعتراف بالأقسام الجديدة في عدد من الكليات الأهلية).

ونظراً للمعلومات غير الدقيقة التي وردت فيه نود أن نوضح ما يأتي:

أولاً: أن ما جاء في تصريح السيد العميد بأن نقابة الصيادلة قد أعطت موافقتها على فتح قسم للصيدلة غير صحيح تماماً ونحن نستغرب من هذا التصرف في إعطاء المعلومات غير الدقيقة للصحف.

ثانياً: لقد قامت لجنة خبراء مؤلفة في وزارة التعليم العالي وكنا طرفاً فيها بزيارة كلية اليرموك الجامعة واطلعت على الأقسام العلمية الجديدة المفتوحة وبرغم أن هذه الأقسام قد فتحت دون موافقة قانونية من الوزارة فقد وجدت اللجنة أن الكلية غير مؤهلة لمثل هذه الدراسات ولا مجال هنا للخوض في التفاصيل.

ثالثاً: وتوضيحاً للرأي العام فإن نقابة الصيادلة قد بينت في مذكرة أرسلت للسيد وزير التعليم العالي عن موقف النقابة من فتح كليات جديدة للصيدلة وبينا النقص الخطير في الوقت الحاضر في الكادر التدريسي وفي المختبرات وفي الإمكانيات المادية الأخرى كما عرضنا في أكثر من لقاء صحفي بأن وجود ثمان كليات للصيدلة ستخرج في المدى القريب أكثر من الف صيدلي سنوياً وفي غياب التخطيط المسبق لاستيعاب هذه الأعداد فإن من شأن ذلك أن يدفع بالخريجين مستقبلاً لاستجداء العمل في عواصم العالم على الطريقة المصرية أن دراسة منهجية لحاجة البلد من الصيادلة على ضوء التطورات المستقبلية هي التي يجب الركون إليها لتحديد عدد كليات الصيدلة والعدد المطلوب تخريجه كل عام.

راجين التفضل بنشر تعقيبنا هذا.. مع التقدير.

أحمد علي إبراهيم
نقيب صيادلة العراق

خمسة ردود لأمانة بغداد

خمس إجابات وردتنا من أمانة بغداد حول خمسة مواضيع نشرت في صفحات (المدى) والحق يقال أن السيد مدير الإعلام أجاد فيها... ونتمنى أن تكون جهود الأمانة منصبة على معالجة الخطأ والاعتراف به أولاً لأن ما ينشر من انتقادات القصد منها تطوير العمل وتخليص المواطنين مما يعانون من تردي الخدمات المقدمة.. وليس أن يكون الجهد منصباً على التبرير

جريدة المدى الغراء
م/ إجابة
تحية طيبة:

إشارة إلى ما نشر في جريدتكم بعددها ٥٦ في ٢٠٠٤/٢/١٧ تحت عنوان (شارع أبي نؤاس بين الضوابط القديمة وسبل النهوض العمراني الجديد) نود أن نبين ما يلي:

إن ما ورد في مقال الأستاذ حيدر كمونه يتوافق إلى حد كبير مع محاور التطوير التي يتم إعدادها في قسم التصاميم والتي تمت مناقشة المرحلة الثانية منها في ٢٠٠٤/٢/٢٣ حيث تضمنت المقترحات الثلاثة دراسة عامة للمنطقة المحصورة بين شارع أبي نؤاس وشارع السعدون امتداداً إلى شارع الكرادة داخل وصولاً إلى جسر الجادرية وبحلول معمارية تخطيطية تقارب إلى حد كبير الحلول التي اقترحتها المجاميع الثلاثة من ناحية دراسة الدور التراثية مكوناتها ووضعها الإنشائي وديمومتها أو صلاحيتها لإعادة الاستخدام والتوظيف وكذلك للمنطقة السكنية ما بعد فندق عشتار شيراتون وفلسطين مريديان حيث اقترحت الدراسة الحفاظ على الاستخدام السكني لهذه المنطقة وذلك لارتفاع أسعار الأراضي في مثل هذه المناطق التي تتميز بقربها من النهر.

أما فيما يخص مقترحات التطوير لضفة النهر نفسها فقد تنوعت الأفكار ولكنها جميعاً أكدت على ضرورة المحافظة على شارع ابي نؤاس كشارع ثقافي تجاري ترفيهي سياحي وضرورة تطويره وإعادة الحياة له بهذا الاتجاه وبأسلوب متميز معمارياً وتخطيطياً لما يحمله هذا الموقع من أهمية اقتصادية لوقوعه في مركز مدينة بغداد وأهمية تأريخية لارتباطه الكبير بتطور المدينة على مر العصور وأهمية ثقافية فأبو نؤاس يذكرنا بالأدب والشعر وجلسات المسره الأدبية والثقافية ويذكرنا بازدهار العلم والأدب والفن الإسلامي كذلك أكدت الدراسة على زيادة الكثافة البنائية وتبريرها بالاستفادة القصوى من الإطلالة على نهر دجلة والابتعاد عن الكثافة البنائية الواطئة بالنسبة للشريط المطل على ضفة النهر. شاكرين اهتمامكم معنا.. مع التقدير.

المهندس جليل نعمة العبادي
مدير العلاقات والإعلام
٢٠٠٤/٤/٧

إلى /جريدة المدى الغراء
م/ إجابة

إشارة إلى ما نشر في جريدتكم ٨٣ في ٢٠٠٤/٣/٣٠ وتحت عنوان (مجرد سؤال) نود إعلامكم أن المنشور جاء فيه اقتراح تحديد أسعار الشافطات الخاصة بسحب المياه الصحية في المناطق غير المخدومة وتأسيس جمعية خاصة لسواق الشافطات الأهلية وهذا الموضوع خارج اختصاص أمانة بغداد علماً أن مسؤولية أمانة بغداد هي ضبط الشافطات والصاروخيات العائدة لها مع منع سائقيها من استغلال المواطنين وتأدية واجبات البلدية.

شاكرين تعاونكم... مع التقدير
المهندس جليل نعمة العبادي
مدير العلاقات والإعلام
٢٠٠٤/٤/١٩

إلى /جريدة المدى الغراء
م/ إجابة

إشارة إلى ما نشر في جريدتكم بعددها ٧٦ في ٢٠٠٤/٣/١٨ وتحت عنوان (الأرصفة تتحول إلى اسواق) نود إعلامكم:

بأن العمل متواصل حول رفع التجاوزات من قبل الدائرة البلدية وبالتعاون مع المجلس البلدي وأفراد الشرطة.

شاكرين تعاونكم... مع التقدير
المهندس جليل نعمة العبادي
مدير العلاقات والإعلام
٢٠٠٤/٤/٢٦

إلى /جريدة المدى الغراء
م/ إجابة

إشارة إلى ما نشر في جريدتكم بعددها ٦٩ في ٢٠٠٤/٣/٩ وتحت عنوان (ضياع الآثار الحضارية في بغداد المقبرة الملكية في الأعظمية) نود إعلامكم:

أن دائرة بلدية الأعظمية تقوم وباستمرار بتوجيه المواطنين وحثهم من خلال وضع لافتات توعية في الساحات والدوائر والشوارع الرئيسة ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لغرض التزام المواطنين بعدم التجاوز على الممتلكات العامة وخاصة التي لها بعد حضاري في مدينتنا الحبيبة.

شاكرين تعاونكم معنا... مع التقدير
المهندس جليل نعمة العبادي
مدير العلاقات والإعلام
٢٠٠٤/٤/٢٦

الشركة العامة لتصنيع الحبوب ترد على أصحاب المطاحن في كربلاء

ردت الشركة العامة لتصنيع الحبوب على أصحاب المطاحن في كربلاء حول المعلومات التي أدلى بها أحدهم لمندوب (المدى) والتي نشرت في العدد ٩٩ في ٢٤ / ٤ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (أصحاب المطاحن في كربلاء) وهانحن ننشر الرد ايماناً منا بإعلان الحقيقة لكن نود الإشارة إلى ضرورة أن يتحلى المعنيون بالرد على ما ينشر في الصحف بروحية تؤمن بالرأي الآخر حتى وان اختلفت معه دون استخدام كلمات تمس الآخرين.. كما يجب أن لا يكون هناك رجم بالغيب.. إضافة إلى أن الاختصار في الكلام هو الأفضل في نقل الحقيقة.. وعدم تعليق أي إخفاق وعدم المتابعة في إشاعة الانفلات الأمني وصعوبة التنقل وكأن العراق أصبح غابة بلا حراس

السيد المحرر المحترم

يسعدنا ويسرنا جداً دعوتكم للحضور إلى شركتنا لسماع رأينا والإطلاع على الحقيقة وكان يسعدنا جداً أن نوجه الدعوة لجنابكم باسم شخصكم الكريم ولكن - للأسف - لم يرد أسمكم بالمقال المنشور.. ولكن مع هذا نود أن نوضح لجريدتكم الغراء ولشخصكم الكريم ما يأتي:

١- إن المطحنة التي قمتم بزيارتها والتي يرفض الكشف عن اسمها واسم صاحبها نحن نعرفها جيداً وقد تم توجيه عدة إنذارات لها وتم استقطاع جزء من حصتها الشهرية من الحبوب لمخالفتها للمواصفات الفنية في انتاج الطحين ويعلم صاحبها إننا بصدد إيقافها عن الانتاج لحين إجراء الصيانة والتصليح لها للارتقاء بانتاجها للجودة المطلوبة وفق شروط العقد المبرم معها لذا فهو متحامل على الشركة ولا يستطيع أن يعمل تحت نور الشمس لأنه أصلاً من اشباح الظلام المستفيد من النظام السابق والذي يحاول الاستفادة الآن ولكن الأجهزة الرقابية والسيطرة النوعية كانت له بالمرصاد وبإمكانكم الإطلاع على أوليات الموضوع في شركتنا.

٢- لا علاقة بما تحدث به من أكاذيب في عملية انتاجه للطحين بالنوعية المطلوبة ونود أن نوضح بأن النظام السابق كان يطلب نسبة ٨٥٪ من الحنطة المخصصة للمطحنة كطحين لأغراض الحصة التموينية أما الـ١٥٪ المتبقية فهي ناتج عرضي يسمى (النخالة) تكون لصالح صاحب المطحنة يبيعها لصالحه لسد نفقات التشغيل والربح المادي له أما في النظام الجديد فقد اعتمدنا أسلوباً آخر لغرض تحسين نوعية الطحين ولتشجيع أصحاب المطاحن للعمل في النور وعدم التلاعب بقوت الشعب فقمنا بتحرير عقد بين الشركة وصاحب المطحنة وأهم ما في العقد هو استخلاص طحين ٨٠٪ من حبة الحنطة ليكون الطحين صافياً وخالياً من النخالة مقابل إعطاءه ٢٠٪ من النخالة يبيعها لصالحه لزيادة إيراده وتسليمنا طحيناً جيداً.. وأضفنا إلى ذلك حسب الاتفاق مع برنامج الغذاء العالمي منح صاحب المطحنة (١٠) عشرة دولارت مقابل طحن كل طن واحد من الحبوب وهو مبلغ مجز ومبلغ مغر بهدف منعه من التلاعب (جاء في مقالتكم عشرة آلاف دولار للطن والصحيح هو عشرة دولارت، لذا نرجو التصحيح) ولكن النفس الطماعة والامارة بالسوء تأبى إلا التلاعب معتمدة على الكسب الحرام بتوزيع الطحين العفن - طحين الهزاز - المشترى من الأسواق من مخلفات الطحين في النظام البائد الذي كان مكدساً في بيوت العراقيين والذي تم بيعه بثمن بخس لأصحاب النفوس المريضة التي ما زالت تتاجر به حتى هذه اللحظة وتوزعه ضمن الحصة التموينية مستخدمة الحنطة الجيدة المخصصة لها لأغراض شخصية في إنتاج الطحين الصفر لغلاء ثمنه في السوق المحلية مستغلة ضعف الرقابة بسبب الأوضاع الأمنية وعدم إمكانية التجوال على المطاحن بالسيارات الحكومية العائدة لوزارة التجارة لتعرضها إلى السرقة والاختطاف والاعتداء على سائقها بالسطو المسلح الذي أودى بحياة عدد لا يستهان به منها ناهيك عن الجرحى والتي ما زالت مستمرة لغاية كتابة هذه السطور.

٣- جاء في مقالكم أن حصة الحبوب هي ١٩٠٠ طن لكل مطحنة وهذا غير صحيح حيث أن هناك لجنة الخطة في الشركة توزع الحصة على المطاحن حسب الطاقة الانتاجية التصميمية لكل مطحنة مضروبة في عدد أيام الاشتغال وعدد الأيام يختلف من محافظة إلى أخرى وقد تم اعتماد هذا الإجراء في اجتماع موسع شمل جميع أصحاب المطاحن في مقر الشركة وتم الاتفاق عليه بصيغة عقد قانوني موقع بيننا وبينهم.

٤- ورد في مقالكم أنه تم منح ٨٠٪ من مستحقات أصحاب المطاحن بالدولار وتم استقطاع الباقي فأين ذهبت الأموال؟ ونود أن نصحح لكم بأننا أعطينا فقط ٢٠٪ وما زلنا مطلوبين ٨٠٪ للحنطة المستوردة فقط التي تمثل ٦٠٪ من الحنطة المطحونة لكل مطحنة وأن العقد شريعة المتعاقدين وما زالت الشركة والوزارة ملتزمة بتسديد المتبقي حال وصول المبالغ من برنامج الغذاء العالمي حيث تم مفاتحة مجلس الحكم الموقر وقوات التحالف من خلال الوزارة للضغط على برنامج الغذاء العالمي لتسليمنا المبالغ دفعوا واحدة ضمن جداول وقوائم باللغتين العربية والانجليزية تم تسليمها للجهتين أعلاه.

٥- نستنتج مما سبق أن جدول توزيع حصة الحبوب تتم من خلال لجنة الخطة التي تضم معظم مدراء الأقسام في الشركة وفق المعادلة المذكورة في الفقرة (٤) ولا مجال أبداً للمساومة والرشوة كما يدعي صاحب المطحنة المعلومة (وأن الإناء بما فيه ينضح).

٦- إن جميع التساؤلات الواردة في مقالكم لا يمكن الإجابة عليها بعد أن اتضح لكم إنها قائمة على اساس رقمي مخطوء إلى حد كبير جداً وربما يكون مقصوداً من صاحب المطحنة آنفة الذكر.

٧- فيما يخص سيولة الطحين وعدم إمكانية خبازته نود أن نشير إليكم بأن المطاحن تقوم بطحن الحبوب المتوفرة في كل محافظة وأحياناً لا تتوفر حبوب مستوردة كافية مما يضطرنا إلى خلطها بنسبة كبيرة تصل إلى ٥٠٪ من الحنطة المحلية من حصاد سنين تعود إلى (٢٠٠١) وهي حنطة ورثناها من النظام السابق الذي استلم هذه الحنطة من المزارعين الذين يسوقونها إلى وزارة التجارة بأسم فلان الفلاني المحسوب على زمرة النظام المباد بالضغط والإكراه. ولا يخفى عليكم أن بعض المحافظات لا تتوفر فيها حنطة على الإطلاق مما يضطرنا إلى طحن الحبوب في محافظة واسط (الصويرة) مثلاً ونقلها بسياراتنا إلى البصرة في هذه الظروف الأمنية الخطرة. ايعقل هذا؟ نعم فقط لتامين الحصه التموينيه للمواطن فى قضاء الفاو او ام قصر فتصوروا كم هو الجهد المبذول من قبل هذه الشركة في توفير مادة الطحين لكل قرية في العراق عبر الشوارع الملغومة والجسور المتقطعة؟!

٨- أما فيما يخص تجاهلنا لقراءة الصحف نود أن نشير إلى أن كثيراً من الصحف وجهت إلينا شكراً وتقديراً لحسن متابعتنا لما يكتب في صحفها حتى أن المتابعة تصل أحياناً إلى وكيل في قرية. ولكن عذرا لصحيفتكم الغراء لم يردنا منها اية شكوى ربما بسبب كثرة الصحف مما يتعذر علينا اجابتها كلها او ربما لانشغالنا فنقدم لكم اعتذارنا.. والدليل على اهتمامنا بكم هو إننا عثرنا على هذا المقال بالصدفة وآثرنا الإجابة عليه وعدم إهماله إيماناً منا بالواجب الإعلامي المقدس واحتراماً منا لصحيفتكم واسعة المدى مع جزيل الشكر وفائق الاحترام.

يوسف حطاب عباس
المدير العام ورئيس مجلس الإدارة
٢٠٠٤/٥/٣